

على صعيد الصحف ، واكبت هذه تحركات كيسنجر بكثير من الاهتمام وافردت لوساطته حجما كبيرا من صفحاتها وعلقت بمقالات عديدة على الاتفاقية قبل توقيعها وبعده .

ومن أبرز الذين كتبوا مؤيدين للاتفاقية محررو بعض الصحف مثل هارتس ( افتتاحية يوم ١/١٨/٧٤ وغيرها ) ودانار ( افتتاحيات عديدة قبل وبعد التوقيع ) ، وعدد اهود يعاري مكاسب اسرائيل الاتفاقية في مقال في دانار ( ٧٤/١/٢٢ ) على انها : « وجود جيش الدفاع الاسرائيلي على بعد نحو ١٠ كيلومترات غربي خط الممرات ، وتخفيض القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، والبيانات المصرية حول البدء الفوري بتنظيف القناة استعدادا لاعادة فتحها للملاحة ، وترميم مدن القناة ، وعدم تعهد اسرائيل بانسحاب اخر ، واكتفاء مصر بتصريح روتيني عن الاستعداد للاستمرار في المفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبقاء حقول النفط في سيناء داخل خطوط اسرائيل » .

وركز اريئيل غيناي على انه « مع بدء انسحاب قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من غربي القناة ونحو الخط الذي اتفق عليه ، اصبحت مواقع اسرائيل السياسية افضل مما كانت عليه من قبل » ( يديعوت احرونوت ٧٤/١/٢٥ ) . وايده في ذلك العديد من الصحافيين الاسرائيليين .

ولقد كان التيار الاقوى في الصحف الاسرائيلية في الاسبوعين الاخيرين من شهر كانون الثاني الماضي ، هو تيار القائلين بتحفظ لاتفاقية الفصل بين القوات . ورد غالبية هؤلاء قبولهم الى ان حكومة اسرائيل ، بتركيبها الحالية ونوعية رئيسها ووزرائها ، لم يكن بالامكان التماثل منها اكثر من ذلك .

وكتب المعلق المعروف يوئيل ماركوس في هارتس ( ٧٤/١/٢٥ ) يقول : « في الظروف الحالية السيئة ، ليس هناك ما هو افضل من توقيع اتفاقية الفصل بين القوات » ، وانتقد ماركوس طرح السؤال بصيغة رفض او قبول اتفاقية الفصل بين القوات ، لان البديل لتوقيع الاتفاقية هو نشوب حرب شاملة ، « ولم تكن اسرائيل مستعدة لذلك لاربعة اسباب :

● لانه ليس لها في هذا الوقت زعامة قادرة على اتخاذ قرار حرب مبادر فيها .

من غرب القناة ، الامر الذي اثار خدعه في اسرائيل موجة من النقد ، ولم توصله الى « محكمة انضباط » نظرا لما عرف من حماية دايان له وخشية ان يتصاعد حجم الخلاف ، ويرسخ ما بدا وكأنه بداية شرح داخل جيش الاحتلال ، كما اثار شعار شارون الذي يقول « جيش منتصر وحكومة مهزومة » موجة شديدة من السخط عليه .

في الكنيست ، كان اول المتحدثين يوم افتتاح دورتها الجديدة بعد غولدا مئير ، رئيس كتلة ليكود ، الاكبر بين كتل المعارضة ، الذي اتهم الحكومة بالتخلي والتراجع عن جميع مواقفها السابقة ، وخاصة التعهد بعدم الانسحاب دون تحقيق اتفاقية سلام ، واتهمها بانها بالغت في التراجع عندما وافقت على توقيع الاتفاقية التي تضمن بقاء قوات مصرية على طول الضفة الشرقية لقناة السويس ، وقال موجها كلامه الى وزراء العدو « تتحدثون عن تخفيض القوات ، وما تفعلونه في الواقع هو تخفيض حجم أمن اسرائيل » . واعتبر بيغن - قبل توقيع الاتفاقية - ان ما يجري هو في الواقع « ليس مسألة فصل قوات ، وانما انسحاب من جانب واحد ، والى عمق كبير للقوات الاسرائيلية ، دون اتفاق سلام ، ودون انتهاء حالة الحرب ، وبقاء قوات معادية تملك سلاحا هجوميا شرقي القناة . ان هذا مدخل الى كارثة رهيبه » . ( هارتس ٧٤/١/١٧ ) .

ومن زعماء « أرض اسرائيل الكاملة » ( وهي جماعة قليلة العدد ومشهورة بتشنجاتها وعنصريتها المفرطة ) اليعيزر ليفنه الذي شن هجوما عنيفا على الحكومة الاسرائيلية بسبب الاتفاقية ، وقال : « انني مع الفصل بين القوات ، وضد الانسحاب من طرف واحد . ان الاتفاقية التي تم التوصل اليها تنفي بجميع مطالب الرئيس السادات : لا سلام ، لا انتهاء لحالة الحرب ، لا اعتراف باسرائيل ، لا مفاوضات مباشرة ، لا بحث في ماهية السلام . ان هذه مرحلة اولى للانسحاب . لقد تنكرت حكومة اسرائيل لجميع التزاماتها العلنية بما في ذلك مطلب عدم تمركز أي جيش مصري في سيناء . وان تنفيذ الاتفاقية يترتب الحرب بمبادرة عربية ، وتكون حربا دموية يزيد عدد ضحاياها عن عدد ضحايا جميع الحروب مجتمعة من حرب ١٩٤٨ حتى الان » .

( هارتس ١٩٧٤/١/٢٠ ) .